ثم بعد ذلك يوصل القاضي لهذا الزوج سنه شمسيه اثنا عشر شهرا كل شهر ثلاثون يوما
من وقت المسئله لذلك وبامرها بمكنها من الجماع فاذا مضت السنه المذكورة والمنضمه للفصول
الاربعه فليس بامضائها عدم الجماع مع تمكينها اياه من نفسها مع سلامة شانها واعتدال
احوالها فاذا مضت المدة سالت الزوجه الحاكم بحضور زوجها المذكور الفراق منه وفسخ
نكاحها من عصمته حق عجزه عن الجماع وصدقها على عجزه وعدم الجماع منه لها وبفارقها
فعند ذلك يجيرها الحاكم بين المقام معه على ما هو عليه لحق الزوجيه القايمه بينهما
وبين الفرقه بينهما فان اختارت الفراق فسخ الحاكم ورفعه واباينها منه وقطع
عصمة الزوجيه بينهما فطعا حرمت به عليه فلا تحل له الا برجوع حكما الزوجيه
الشرعيه بطريقه الشرعي وحكم بذلك حكما شرعيا لمسوغ فيه مستوفيا شرايطه الشرعيه
الى اخره فان ادعى الاصابه في مدة التاجيل وانكرت فيقول ثم بعد مضي المدة المذكورة
طالبت الزوجه المذكوره الحاكم بحضور زوجها المذكور الفراق منه وفسخ نكاحها من عصمته
حق عجزه عن الجماع فاذا ادعى الزوج اصابة زوجته المذكوره وانكرت فامر الحاكم بسوءة
عفيفات صالحات مسلمات حرا براجنبيات من اولاد الحيرة بالبكارة فنظرن اكمل نظر
ثم شهدن ان بكارتها الاصليه باقيه غير مصابة او كتبن انها باقيه على بكارتها الاصلية
غير مصابة وثبت ذلك بما فيه ذلك وبكل الفسخ كما تقدم وان حلفت المراة مع شهادة النسوة
كان احسن واحوط للخروج من الخلاف على قول من قال ان البكارة تعود فسعول وحلفها
الحاكم احتياطا على نفي الاصابة وعدم الجماع وحينئذ حصل الفسخ وان طلب الزوج
تحليفها من غير بينه فيقول بعد تمام الدعوى والجواب ومضي مدة التاجيل وطلبها
للفراق فالتمس الزوج منها على عدم الاصابة فحلفت بالله العظيم بمينا شرعيه جامعة
لمعاني الحلف شرعا انها على البكارة وان هذا الزوج ما اصابها ولا وطيها وهو على العصمة الى
ان ثبت عند الحاكم بذلك عجزه عن الاصابه وبكل على نحو ما تقدم شرحه **وان كانت ثيبا**
فليس صدر الدعوى كما تقدم الى قوله الفصول الاربعة فاذا عنا الزوجه بثباوه على العجز
عن الاصابه فاعترف الزوج بذلك وان ادعى الاصابه وانكرت حلفها كما تقدم ويذكر الفسخ
على نحو ما سبق **صورة دعوى الزوج ان بازوجه جنون او جذام او برص او قرن**
او فرن حضر الى مجلس الحكم العزيز الفلاني فلان وفلانه واعترفا انهما وجان منا الحاكم
بولي مرشد وشاهدي عدل وصدافي معلوم وان الزوج تزوج بزوجته المذكوره
على انها سليمة من العيوب خلية من الرتق او القرن او الجنون او الجذام او البرص
وانه علم قبل وطيها ان بها كذا وكذا ولا سما في المقاصد الاصليه
من النكاح والعشرة وانه لما علم بهذا العيب امسك نفسه عنها وطلب الفسخ والفراق
على الفور دون التراخي وبخيار ذلك وسال سوالها عن ذلك فسيلت فاجابت بالاقرار
فاقام الزوج جماعة من الشهود العدول وهم فلان وفلان وفلان فشهد والى وجه

المراة

المراة انه مزوج بها على وجه الخلو من العيوب المذكورة وانها مجنونه او مجذومة
او برصا او عبر ذلك وان كان العيب مما يجب الارد بها لا يطلع عليه الرجال غالبا
كالرتق والقرن فيثبتها النسا اللاتي ثبت بهن ذلك فان شهدن بذلك وسالهن الحاكم
وحكم بصحتها ادعاه فسعول ثم انا لزوج اختارا لفسخ وطلب الفرقه وصرح بذلك وكان
قبل الدخول بزوجته المذكورة واصابها ثم سال الحاكم الاشهاد على بينه بثبوت ذلك
والحكم بموجبه فاجابه الى سواله وحكم بذلك ورفع النكاح الذي كان بينهما وقطع العصمة
بينهما حكما شرعيا الى اخره ويكمل على نحو ما سبق **صورة دعوى في متزوجه عبد وهي**
عبد حضر الى مجلس الحكم العزيز الفلاني فلان بن عبد الله مملوك فلان وفلانه بنت عبد الله
عتيقه فلان واداعت الزوجة المذكورة على زوجها المذكور انه متزوج بها وهي رقيقه وهو رقيق
بنكاح صحيح شرعي بولي مرشد وشاهدي عدل على الوجه الشرعي بصداق معلوم عندها
وانه عتقت وهو رقيق الان وبخيار فسخ نكاحها من عصمته وعدم المقام معه وسالت
سوالها عن ذلك فكلفته السوت لذلك فاثبتت الزوجه والاعتاق وبتا الزوج على الرق
لدى الحاكم المشار اليه السوت الشرعي بالسنه الشرعيه في وجه الزوج المذكور بعد تسخيصهم
عنده التسخيص الشرعي وحينئذ سالت الزوجه من الحاكم فسخ نكاحها من زوجها المذكور
هذا المقتضى لخبرها بين البقا والفسخ فاختارت الفسخ والفرقه وصرحت بذلك فاقتضى
الحاكم لها ذلك وامضاه واوقع الفرقه بينهما وصارت الزوجة المذكورة مفارقة عنه بائنة
عن نكاحه لا تحل له الا بعقد جديد بشروطه الشرعيه وحكم ايد الله احكامه بموجب ذلك
حكما شرعيا الى اخره ويكمل كما سبق **صورة دعوى في زوجين ثبت بينهما رضاع وفرق**
بينهما كتب على ظهر الصداق وان كان قد كتب محضرا فيكتب على ظهره لما قامت البينة الشرعيه
عند سيدنا فلان الدين الحاكم الفلاني بمجريان عقد النكاح من فلان وفلانة المذكورين باطنه
بشهادة فلان وفلان وقبلها الحاكم المشار اليه القبول الشرعي وبشهادة فلان وفلان الواضعين
خطوطهم اخر المحضر المسطر باطنه انهما اخوان من الرضاع او ان بينهما رضاع شرعي محرم
قبل الحولين من امراة حية بلغت تسع سنين او اكثر بخمس رضعات متفرقات كاملات من
غير قطع ولا بعيض ووجوب السبب المقتضي للرضاع المحرم للنكاح الشرعي وتسخيص
الزوجين المذكورين عنده التسخيص الشرعي واستنطاقهما بالمجلس المشار اليه فاعترفا
بذلك وان ذلك ظهر لهما الان وثبت ذلك جميعه لدى الحاكم المشار اليه السوت الشرعي على
الوجه الشرعي فسخ نكاحهما وفرق بينهما المفرق الشرعي وحرم الجمع بينهما بالرضاع
المذكور كما حرم بالنسب وان لا يعترف الزوجان بذلك ويثبت بشهادة رجلين او رجل
وامراتين وباربع نسوة ولا تثبت الا قرار به الا برجلين وقد تقدم ذكر ذلك في باب القضا
ولا بسل الشهادة به مطلقا ان بينهما رضاع او حرمة عند الاكثر بل بشرط التفصيل
وذكر الشروط ولا بمضي في الاداحكايه القرابين بل عرض لوصول اللبن الى الجوف وكالرضاع

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)